تكتل دول الخليج واقع وتحديات

أ. د. جميلة الجوزي*

أ. إكرام مياسي*

الملخص:

من بين السمات البارزة لتطور الاقتصاد العالمي تزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية ، حيث لا تكاد تخلو أي منطقة من مناطق العالم تقريبا من وجود محاولات وتجارب تكاملية ، على غرار دول مجلس التعاون الخليجي التي تطمح إلى تكوين تكتل اقتصادي إقليمي ، وهذا على الرغم من مختلف التحديات الاقتصادية وأحيانا السياسية التي تصاحب مسيرته التكاملية. وتبقى استمرارية هذا التكتل الاقتصادي بمثابة مثال للتكامل يتميز عن باقي المحاولات والتجارب الاقليمية العربية.

Résumé

Un des traits marquants de l'évolution de l'économie mondiale est l'augmentation du phénomène de l'intégration économiqueaujourd'hui dans pratiquement toutes les régions du monde nous pouvons observer un processus d'intégration et c'est le cas du conseil de coopération du golfqui ambitionne de devenir une intégration économique régionale et cela malgré les différents défis économiques et parfois politiques qui accompagnent son processus d'intégration. Ainsi la continuité de ce regroupement économique constitue un exemple d'intégration qui se distingue des autres tentatives régionaux arabes.

مقدمة: أفرزت المستجدات الإقليمية والدولية التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي ملامح جديدة للنظام الاقتصادي العالمي أين أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم أركان هذا النظام وأضحت كل الدول على قناعة تامة بأنه لا يمكن الاستمرار بشكل منفرد ، وأن بقائها معزولة على هامش الحركة الاقتصادية سيجعل منها اقتصاديات عاجزة منفصلة عن باقي العالم ، خصوصا أنه صار من الصعب في عالمنا المعاصر على بلد

* أستاذة تعليم عالي بجامعة الجزائر .

** أستاذة مساعدة بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي .

بمفرده تحقيق نمو اقتصادي نتسارع وتطور اجتماعي في عصر التكنولوجيا المتقدمة ، وبالتالي فإن الانضمام إلى تكتل اقتصادي أصبح أمرا حتميا لكل الدول سواء المتقدمة منها أو النامية ، وأصبحت كل دولة في الوقت الراهن عضوا في تكتل واحد على الأقل ، وفي هذا الإطار حاولت بعض الدول المنتمية للخليج العربي تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها ، وهو ما سنستعرضه من خلال هذه الدراسة حيث سنتناول تجربة التكامل لمجلس التعاون لدول الخليج العربي بعرض نشأته ومسيرته عبر أكثر من ثلاثين سنة ثم مختلف خصائصه الاقتصادية وفي الأخير مختلف التحديات التي تواجهه.

I - مدخل للتكامل الاقتصادي:

1 ـ تعريف التكامل الاقتصادي :

إن تعدد تعريفات التكامل الاقتصادي يجعل من الصعب الوصول إلى صيغة موحدة مقبولة بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي ، لكن يمكن الإجماع على أن اصطلاح التكامل الاقتصادي يجب أن يشمل مجموعة من العناصر التالية:

ـ يعمل التكامل الاقتصادي على الاتجاه أو الوصول نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية؛

ـ يسعى التكامل الاقتصادي إلى إذابة الاقتصاديات الوطنية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة التكامل الاقتصادي التام كهدف نهائي تعمل الدول الأعضاء على تحقيقه؛

ـ يعمل التكامل الاقتصادي على برمجة الإجراءات والتدابير الضرورية لإحداث التغيرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي عملية إرادية من قبل دولتين أو أكثر يتم بمقتضاها إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام المعاملات التجارية ، وكذا إزالة العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول المتكاملة مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية ، [1] مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

2 ـ التمييز بين التكامل الاقتصادي وبعض المفاهيم الشائعة:

لقد شاع استخدام بعض المصطلحات المرادفة للتكامل الاقتصادي كالتعاون الاقتصادي والتكتل الاقتصادي ، و سنحاول توضيح الفروق فيما بينها:

2 ـ 1 ـ التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي: تعد علاقات التعاون الاقتصادي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث تسعى إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة بين دولتين أو أكثر ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا ، ويهدف التعاون إلى تسهيل عمليات التبادل الدولي والتخفيف من الحواجز والمشاكل القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية مع احتفاظ الدول المتعاونة اقتصاديا باستقلالها وسياساتها ، بالمقابل يتضمن مفهوم التكامل الاقتصادي إزالة هذه الحواجز وتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاديات الوطنية.

بالتالي يمكن القول أن التعاون الاقتصادي يتميز بالبساطة في ضبط الأهداف ومحدودية الآثار والتغيرات المترتبة عنه ، بينما يتصف التكامل الاقتصادي بدرجة عالية من التعقيد والشمول في الأهداف والانعكاسات والآثار المترتبة عنه.

2 ـ 2 ـ التكامل الاقتصادي والاتفاقات الثنائية: انتشرت الاتفاقات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية وتعرف على أنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى الأخرى ، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تحقيق العديد من المكاسب والمزايا على غرار تنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع. لكن تعتبر هذه الاتفاقيات أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عدد أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل.

3 ـ درجات التكامل الاقتصادي:

يأخذ التكامل الاقتصادي عدة درجات نوجزها فيما يلي:

3 ـ 1 ـ منطقة التجارة الحرة : تعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي وتهدف إلى إزالة كل القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء على أن يحتفظ كل عضو بمستوى التعريفة الجمركية الخاصة به إزاء الدول غير الأعضاء.

3 ـ 2 ـ الاتحاد الجمركي : في هذه الدرجة يتم توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا وهذا بعد إلغاء كافة القيود على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

3 ـ 3 ـ السوق المشتركة: يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء أي إقرار الحريات الأربعة: العمل ، رأس المال ،

الخدمات ، السلع [2]، وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة.

3 ـ 4 ـ الوحدة الاقتصادية: في هذه الدرجة التكاملية تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات الاقتصادية مثل سياسات سعر الفائدة واستقرار أسعار الصرف ومكافحة التضخم ، بقصد إزالة التمييز العائد إلى التباينات في هذه السياسات وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل. وإذا تم الوصول إلى عملة موحدة نتيجة تنسيق السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء سمي التكتل بالاتحاد النقدي.

3 ـ 5 ـ الاتحاد الاقتصادي التام: وهو أرقى درجات التكامل الاقتصادي حيث يرتقي التنسيق بين السياسات الاقتصادية إلى توحيد هذه السياسات أين تقوم دول الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ السياسات الموحدة. وإذا تم التوصل إلى اتحاد اقتصادي تام بين الدول الأعضاء يمكن أن يؤدي ذلك إلى وحدة سياسية بحكم المصلحة الاقتصادية.

II - تقديم دول مجلس التعاون الخليجي :

تقع دول مجلس التعاون الخليجي على طول الخليج العربي في الشمال الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتشترك في العديد من السمات التي تؤهلها لتكوين وحدة اقتصادية من أهمها اللغة والدين والعادات والتقاليد المتشابهة وتقارب مستويات الدخول وطبيعة التشابه في الأنظمة السياسية و الاقتصادية والحدود الجغرافية ، بجانب الترابط في الأبعاد الثقافية والحضارية عبر فترة زمنية طويلة باعتبار ها مجتمعات صحراوية قبلية.

1 ـ النشأة: لقد سبق تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوات عديدة وقد تكون أول خطوة عملية تلك الدعوة التي وجهها السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان إلى دول الخليج العربي لبحث التوصل لصيغة جماعية تكفل التعاون وتحدد العلاقات بين دولها ، وبناءا على تلك الدعوة انعقد أول مؤتمر لوزراء خارجية دول الخليج العربية سنة 1976 ، وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في العاصمة الأردنية عمان سنة 1979 اتصل الشيخ جابر أحمد الصباح أمير دولة الكويت بقادة دول الخليج العربية وأطلعهم على بعض الأفكار الكويتية حول قيام وحدة خليجية ، وتم النقاش بشكل رسمي سنة 1980 ، وتم بحث هذا الموضوع جديا بين قادة دول الخليج العربية على أساس مشاركة الدول الست (دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ودولة الكويت).

ومن هذا المنطلق اجتمع وزراء خارجية الدول الخليجية الست في مؤتمر عقد بمدينة الرياض في 4 فيفري 1981 ، واتفقوا على إنشاء مجلس التعاون بين دول الخليج العربية وتكوين أمانة عامة لهذا الهدف(3).

كما التقى وزراء خارجية هذه الدول في الاجتماع التحضيري الثاني الذي عقد بمسقط في الفترة 9 ـ 10 مارس 1981 ، حيث أقروا النظام الأساسي لمجلس التعاون والنظام الداخلي للمجلس الأعلى للمجلس الوزاري. وفي 25 ماي 1981 عقد المؤتمر الأول لقمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة أبو ظبي ، والذي يعتبر ميلادا جديدا لتعاون منظم بين هذه الدول الست ، للتوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2 ـ مجلس التعاون الخليجي ودرجات التكامل الاقتصادي:

لقد قطعت دول مجلس التعاون عدة مراحل في مجال التبادل التجاري فيما بينها وذلك بعد مدة بسيطة لا تتعدى ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، حيث تم إلغاء الرسوم الجمركية في التبادل التجاري بين الدول مما أتاح للمنتجات الصناعية في بلدان المجلس حرية الحركة وتصريف منتجاتها فيما بينها مستفيدة بذلك من الحجم الكبير للسوق ، أي أن دول المجلس بدأت التكامل في صورة إقامة منطقة تجارة حرة سنة 1983 من خلال إلغاء القيود الجمركية على حركة التجارة بين الدول الأعضاء بشكل تدريجي على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول الأخرى ، واستمر هذا الشكل من التكامل إلى غاية سنة 2002 وما ميز هذه الفترة هو ارتفاع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار سنة 1983 إلى حوالي 15 مليار دولار سنة 2002(4).

ومع بداية 2003 انتقل مجلس التعاون من مرحلة منطقة تجارة حرة إلى قيام الاتحاد الجمركي الخليجي حيث بالإضافة إلى ما سبق في منطقة التجارة الحرة تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد بفرض التعريفة الجمركية الموحدة بواقع 5٪ على السلع المستوردة من خارج الدول الأعضاء ، وتعد هذه الخطوة تطبيقا لما جاء في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، حيث نصت المادتان الثانية والرابعة على أن تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعريفة جمركية واحدة تطبق تجاه العالم الخارجي ، وتهدف هذه التعريفة إلى إيجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة.

وفي ديسمبر 2007 أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثامنة والعشرين إعلان الدوحة لقيام السوق الخليجية المشتركة ، وبهدف

إيجاد مرجعية لقوانين وإجراءات السوق المشتركة تم إصدار وثيقة السوق الخليجية المشتركة التي أقرها المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين في ديسمبر 2008. وقد قطعت السوق المشتركة بين دول الخليج شوطا كبيرا منذ بدئها على الرغم من أن بعض دول المجلس لم تنته بعد من الإجراءات التشريعية الداخلية لاستكمال متطلبات السوق المشتركة إلا أن هذه الدول مجتمعة حققت حوالي 88٪ من متطلبات السوق الخليجية المشتركة[5] ، وهو السوق الذي يعد من أهم مراحل مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي.

واستكمالا لدرجات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أدرجت فكرة الاتحاد النقدي الخليجي والتي أعلنت للمرة الأولى سنة 2001 ، وعلى الرغم من تعرض المشروع لبعض الانتكاسات عندما أعلنت سلطنة عمان والإمارات الانسحاب منه في سنتي 2007 و2009 على التوالي ، إلا أنه لا يزال قائما وقامت كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين بالتوقيع على معاهدة الاتحاد في 2009 ويعمل مجلس النقد الخليجي ، الذي أقرته الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى[6] ، ودخل حيز النفاذ في مارس 2010 ، على القيام بالتحضيرات الفنية للاتحاد.

3 ـ الخصائص الاقتصادية:

3 ـ 1 ـ أحادية التصدير (النفط والغاز):

تعتمد دول مجلس التعاون الاقتصادي في اقتصادياتها بشكل كبير على قطاعي النفط والغاز ، حيث يشكل هذان القطاعان ما يزيد على ثلث قيمة الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ثلاثة أرباع الإيرادات في الميزانية وعائدات الصادرات ، ويشكل الإنتاج النفطي لدول المجلس حوالي 23٪ من الإنتاج العالمي للنفط الخام (15. 5 مليون برميل يوميا) ، مما سمح لدول المجلس أن تحوز على أكثر من ثلث الاحتياطي العالمي من النفط حوالي 34٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي ، ويشكل إنتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس حوالي 8٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز ، وتأتي هذه الدول في المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا بحوالي 22٪ من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي[7].

الشكل رقم02: عائد النفط والغاز الطبيعي كنسبة مئوية من الإيرادات الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005 ـ 2009)

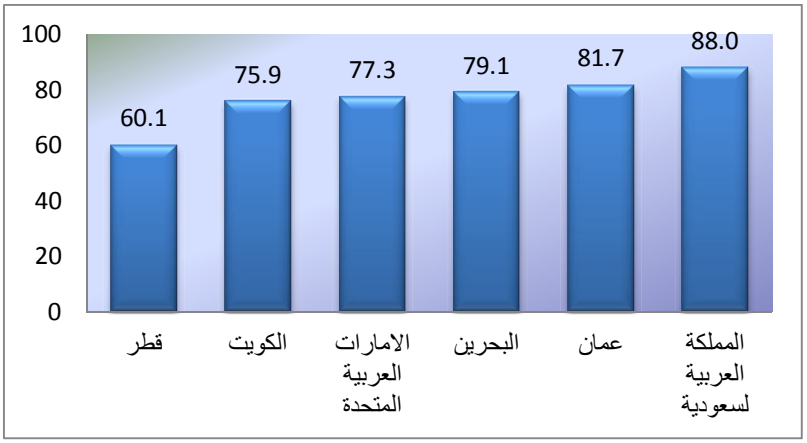

المصدر: النشرة الاقتصادية ، مجموعة سامبا المالية ، أفريل 2011 ، ص: 28.

إن قطاع الهيدرو كربونات وما يضمه من احتياطات هامة من النفط والغاز يلعب دورا مسيطرا في اقتصاديات دول المجلس ، فهو يوفر معظم الإيرادات الكلية والتي تتجاوز 60٪ في كل دول المجلس ـ كما يظهر من الشكل أعلاه ـ وهذا ما يشكل نقطة ضعف هذه المنطقة ، خاصة إذا ما نظرنا إلى تقلب الأسعار العالمية حيث أن دول المجلس لا يمكنها السيطرة على المتغيرات المرتبطة بأسعار النفط والتي تتعلق بعوامل الطلب والعرض ، هذا إضافة إلى طابع نضوب هذه الاحتياطات .

وتظهر التبعية لقطاع الهيدرو كربونات أيضا من خلال المساحة التي يحتلها قطاع النفط في توليد الثروة القومية في دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول رقم 01: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي الوحدة: نسبة مئوية

البلد / السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	4،25	8،22	04،25	01،26	65،24	92،27	59،22	76،24	24،29
قطر	64،40	65،44	85،51	92،55	32،52	33،59	19،49	32،51	91،61
الإمارات	88،40	23،432	65،48	84،47	34،45	49،50	61،40	45،46	87،50
المملكة العربية السعودية	01،59	47،54	78،58	01،53	7،51	89،54	8،44	73،51	7،57
الكويت	21،36	65،40	03،48	81،49	56،50	2،57	05،43	75،46	99،52
عمان	13،25	12،29	26،34	36،47	48،33	83،36	4،26	92،30	37،38

المصدر: حسن العالي ، نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة قضايا ، مركز الجزيرة للدراسات ، أفريل 2013 ، ص: 10.

تبين أرقام الجدول السابق بصورة واضحة تعاظم مساهمة قطاعي النفط والغاز في كافة دول المجلس وتتصدر السعودية وقطر القائمة بنسب تتراوح57٪ و61٪ ثم الإمارات والكويت بنسب تتراوح بين 50٪ و 52٪ ثم البحرين وسلطنة عمان ما بين 29٪ و38٪ وذلك لسنة 2011 والبلدين الأخيرين يمتلكان ثروات نفطية محدودة بالمقارنة مع بقية دول المجلس مما ينعكس على نسب مساهمة هذا القطاع في توليد الثروة.

ويتأثر الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بشكل حاد بالتقلبات في أسعار النفط الدولية نتيجة الاعتماد عليه كمصدر رئيسي للدخل والإنفاق الحكومي ، حيث يزداد الناتج المحلي الإجمالي في حالة ارتفاع أسعار النفط وينخفض في حالة تراجع الأسعار ، مما يترتب عليه تراجع النشاط الاقتصادي وعجز الموازنات العامة وانخفاض الإنفاق العام والتأخر عن سداد المديونيات المحلية والخارجية.

3 . 2 . التجارة البينية:

شهدت التجارة البينية نموا ملحوظا بعد توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة وفقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981 وبداية تطبيقها سنة 1983 ، إذ انتقل حجم التجارة البينية من نحو 6 مليار دولار سنة 1983 إلى أكثر من 55 مليار دولار سنة 2010 ، وارتفع عدد المواصفات القياسية الخليجية من 48 مواصفة سنة 1984 إلى 6629 مواصفة سنة 2012(8).

وتوضح الإحصائيات التأثير المباشر لقرار إقامة الاتحاد الجمركي سنة 2003على نمو التجارة البينية إذ شهد التبادل التجاري بين دول المجلس زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الاتحاد بلغت نسبته 31٪ وخلال الأعوام من 2003إلى 2008 سجلت التجارة البينية معدل نمو بلغ نحو 28٪ سنويا ، كما يلاحظ أن حجم التجارة البينية قد ارتفع من 15 مليار دولار سنة 2002 وهو العام السابق لإقامة الاتحاد الجمركي إلى حوالي 85 مليار دولار سنة 2011أي بزيادة قدرها467٪(9).

وتعتبر كل من عمان والبحرين وقطر أكثر دول المجلس اعتمادا على التجارة البينية ، كما أن أكثر الدول الخليجية اعتمادا على الواردات البينية هي عمان وقطر والكويت والبحرين ، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر الدول الخليجية من حيث الأرقام المطلقة للواردات حيث بلغت قيمة وارداتها البينية حوالي9 مليار دولار سنة 2010.

وعلى الرغم من تطور الإحصاءات الخاصة بالتجارة البينية ، فإن حجم

التبادل التجاري البيني لا يزال ضعيفا والذي يقدر بحوالي 6٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي ، وهو ما يعتبر من أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون ، إذ أن التكتلات الاقتصادية العالمية والتجمعات الكبرى تقوم أساسا على جعل التجارة البينية المحرك الأول لاقتصادياتها ، حيث تصل نسبة التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي مثلا إلى أكثر من 65٪.

كما يلاحظ أيضا أن نسبة التبادل التجاري البيني بين دول مجلس التعاون الخليجي في علاقة عكسية لإنتاج هذه الدول للنفط ، حيث ترتفع في الدول الأقل إنتاجا للنفط وتقل في الدول الأكثر إنتاجا للنفط وبذلك يتضح أن تشابه اقتصاديات دول المجلس في اعتمادها على إنتاج النفط يشكل سببا رئيسيا في ضعف التجارة البينية ، مما جعل هذه الأخيرة أسيرة تنوع الإنتاج المحدود في دول المجلس.

3 . 3 . السكان في دول مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر النمو السكاني في دول المجلس من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم ، حيث قدر في 2011 بـ 3. 8٪ (بالمقارنة بحوالي 5.5٪ خلال فترة السبعينات)

الشكل رقم 03: عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي

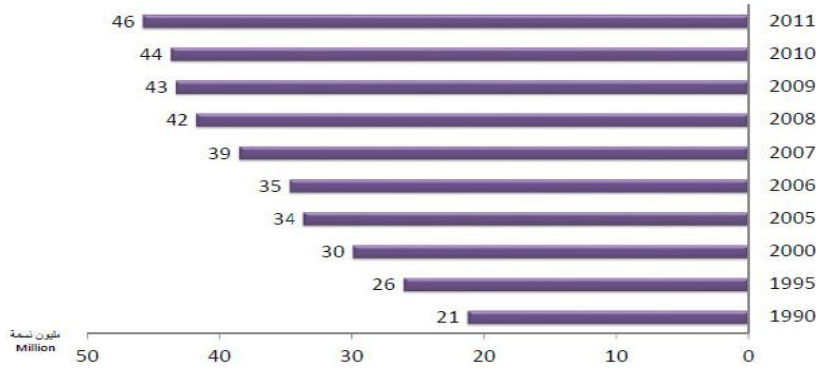

Source: http: //sites. gcc _ sg. org/Statistics/ (27. 09. 2013)

وقد بلغ إجمالي عدد سكان مجلس التعاون سنة 2011 حوالي 45. 9 مليون نسمة بالمقارنة بـ 44. 2 مليون نسمة في 2010[10] ، ويشكل سكان دول المجلس حوالي 0. 5٪ من مجموع سكان العالم ، وتمثل السعودية أعلى نسبة من إجمالي سكان المجلس بـ 67٪ في حين أن قطر تمثل أدنى نسبة 2. 6٪. ومن العوامل التي ساعدت على زيادة النمو السكاني في دول المجلس تحسن مستويات المعيشة والخدمات الصحية مما أدى إلى خفض معدلات نمو الوفيات وارتفاع توقعات الحياة.

إن مستويات النمو الحالية أصبحت تمثل عائقا لاقتصاديات دول المجلس بسبب اتساع قاعدة الهرم السكاني للمواطنين دون سن النشاط الاقتصادييإذ تشكل الفئة التي تقل أعمارها عن الـ 15 سنة ما يزيد على 43٪في مجمل السكان ، الأمر يترتب عليه مزيدا من الضغوط على الخدمات العامة والبنية الأساسية ودعم السلع الأساسية وتزايد نفقات الرفاهية الاجتماعية ، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة حيث يعتبر القطاع العام تقليديا المصدر الرئيسي للوظائف بينما يستعين القطاع الخاص بالعمالة الوافدة مما يشكل ضغطا على الأول وهو ما يقود إلى البطالة والبطالة المقنعة.

من جهة أخرى تشير الإحصائيات الخاصة بنسب السكان غير المواطنين في إجمالي عدد سكان دول المجلس إلى وجود خلل سكاني يعتبر من التحديات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي ولدها نمط النمو الاقتصادي الخليجي.

الجدول رقم 03: نسبة الأجانب من سكان دول مجلس التعاون الخليجي[11]

الوحدة: نسبة مؤوية

البلد/السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	71.41	57.43	45.45	35.47	28.49	86.50	65.52	95.53	16.55
الكويت	57.63	27.65	83.66	86.67	69	55.68	98.67	23.68	95.67
سلطنة عمان	68.23	37.25	54.26	89.26	92.29	39.31	42.36	43.29	4.29
المملكة العربية السعودية	1.27	12.27	76.27	41.28	07.29	75.29	45.30	16.31	61.31
الإمارات العربية المتحدة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	02.83	88.85	79.88	62.88	53.88	4.88

المصدر: حسن العالي ، نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 10.

من خلال الجدول يتبين أن الإمارات العربية المتحدة تتصدر قائمة دول المجلس من حيث الخلل السكاني بنسبة 88. 4٪ تليها الكويت بنسبة 67. 95٪ سنة 2011. ويعتبر استيراد الأيدي العاملة الأجنبية من العوامل المساهمة في الزيادات السكانية في دول الخليج ، إذ يفترض أن تكون عمالة مؤقتة تعتمد على حجم المشاريع المنفذة ، كما هو الحال بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة حيث ان 54٪ من العمالة الأجنبية مضى على بقائها أكثر من 4 سنوات منها 23٪ فترة بقائها أكثر من عشر سنوات(12).

3 . 4 . العمالة الأجنبية:

على الرغم من تزايد معدلات مساهمة المواطنين في النشاط الاقتصادي وارتفاع المستوى التعليمي لقوة العمل بدول مجلس التعاون من جهة ، والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها دول المجلس من أجل التأثير على جانب الطلب كرفع

تكلفة العمالة الأجنبية وتحديد نسب التوطين في بعض القطاعات ودعم رواتب العمالة الوطنية من جهة أخرى ، إلا أن العمالة الأجنبية الوافدة ما زالت تسيطر على أسواق العمل ، حيث يصل متوسط العمالة الوافدة حوالي ضعفي العمالة الوطنية ، والجدول الموالي يوضح حجم الأيدي العاملة الأجنبية كعدد وكنسبة من مجموع الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول رقم 04: العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة : آلاف/نسبة مؤية

البلد/البيان/السنة		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	العمالة الأجنبية	7	186	231	251	277	354	370	392	417
	النسبة من إجمالي العمالة	85.61	03.65	55.68	31.71	09.73	16.75	13.76	56.76	22.77
الكويت	العمالة الأجنبية	939	1054	1154	127	1391	145	1816	219	2227
	النسبة من إجمالي العمالة	11.87	86.87	06.84	25.84	76.84	93.83	23.86	04.88	74.87
سلطنة عمان	العمالة الأجنبية	605	638	656	764	918	1069	1192	1297	1403
	النسبة من إجمالي العمالة	24.71	06.70	29.68	9.69	08.72	54.74	24.75	46.75	9.75
قطر	العمالة الأجنبية	44129	49545	53936	63734	691601	1019604	1109058	1064685	1062837
	النسبة من إجمالي العمالة	21.55	68.56	66.58	3.62	81.91	78.93	94	75.93	44.93
المملكة العربية	العمالة الأجنبية	4605	4232	4809	4973	5130	5465	6289	6342	7056
	النسبة من إجمالي العمالة	38.78	2.78	26.78	32.77	06.77	373.76	24.80	75.79	34.80

المصدر: حسن العالي ، نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، ص: 10 ، 11.

من خلال الجدول يتضح أن قطر تتصدر القائمة بنسبة 93. 44٪ وتليها الكويت بنسبة 87. 74٪ سنة 2011 ،وعلى الرغم من عدم توفر البيانات الخاصة بدولة الإمارات إلا أن النسبة لديها مشابهة او تفوق نسبة الكويت ، وغالبا ما تكون هذه العمالة غير ماهرة وموجهة لقطاعات الإنشاءات والبناء والخدمات العمومية.

وقد بلغ إعداد الوافدين لدول المجلس حوالي 16 مليون عامل أجنبي يقومون بتحويل مدخراتهم إلى دولهم في كافة أنحاء العالم ، وتشير إحصاءات التحويلات المالية للعمالة الأجنبية في دول المجلس إلى تزايدها بشكل ملحوظ خلال السنوات المتتالية حتى وصلت إلى 70 مليار دولار سنة 2011 لتشكل ما نسبة 17٪[13] ، من إجمالي التحويلات المالية على الصعيد العالمي ، وهو الأمر الذي يشكل تسربا ضخما مما يزيد من الضغط على اقتصاديات دول المجلس لما لهذه التحويلات من آثار سلبية متعددة.

الجدول رقم 05: تدفقات التحويلات المالية للعمالة الوافدة الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1975 ـ 2011)

الدولة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة من الإجمالي
المملكة العربية السعودية	7،263	3،42٪
الإمارات العربية المتحدة	8،143	1،23٪
الكويت	1،66	6،10٪
قطر	9،64	4،10٪
سلطنة عمان	4،60	7،9٪
البحرين	2،24	9،3٪
إجمالي دول المجلس	1،623	100٪

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 56.

يظهر من الجدول أن إجمالي تدفقات التحويلات المالية للعمالة الأجنبية في دول المجلس قد تجاوز نصف تريليون دولار خلال الفترة (1975 ـ 2011) ، وتمثل هذه التدفقات نحو 53٪ من مجموع التحويلات المالية الذاهبة إلى دول جنوب آسيا و28٪ من مجموع التحويلات المالية الذاهبة إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و14٪ من مجموع التحويلات المالية الذاهبة إلى أوروبا وآسيا الوسطى و9٪ من مجموع التحويلات المالية إلى الدول الإفريقية جنوب الصحراء و6٪ من مجموع التحويلات الذاهبة إلى دول غرب آسيا وهذا وفق إحصائيات سنة2011(14).

إن هذه التحويلات تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية حيث تشكل مصدرا هاما من مصادر العملة الأجنبية وهذا بالنسبة للدول المستقبلة ، لكن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فأنها تشكل تسربا هاما للأموال مما يزيد الضغط على اقتصادياتها لما لهذه التحويلات من آثار سلبية ، كالتي تخص الناتج المحلي الإجمالي حيث تشكل التحويلات المالية حوالي 6٪من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس وهي أعلى نسبة تحويلات بالمقاييس العالمية. كما تؤثر هذه التحويلات بشكل غير مباشر على الاستثمار في دول المجلس فهي تشكل فرصة ضائعة على اقتصاديات دول المجلس في حالة عدم استثمارها واستقطابها بدلا من تحويلها للخارج ، ويرجع ذلك إلى عدم تبني سياسات مشجعة للاستثمار لجزء من هذه التحويلات بدلا من هروبها للخارج ، بجانب عدم قدرة البنوك في دول المجلس على استقطابها في شكل ودائع أو حسابات ادخار بهدف توظيفها وإعادة تدويرها قبل تحويلها للخارج.

III ـ التحديات المصاحبة لمسيرة التكامل الخليجي

لقد مرت أكثر من ثلاثين سنة على إنشاء مجلس التعاون الخليجي ، وقد نص نظامه الأساسي على أنه يهدف إلى « تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها » ويلاحظ أن وقت الوصول إلى الوحدة ترك مفتوحا من دون أي نوع من التحديد.

فمن أجل الوصول إلى اتحاد جمركي كامل احتاج المجلس إلى حوالي 25 سنة ، وإلى غاية الآن مازالت التجارة البينية تسجل نسبة ضئيلة مما يعكس فشل دول المجلس في توجيه عائدات البترول الهائلة إلى الاستثمار في الصناعات الإنتاجية غير النفطية والزراعة والخدمات والاقتصاد المعرفي وغيرها.

لكن في نفس الوقت لا يمكن تجاهل أن المجلس استطاع أن يحافظ على استمرار يته في بيئة عربية لم تعرف سوى الإخفاقات على صعيد التجمعات الاقليمية والتجارب الوحدوية ، علاوة على حالة التعثر والجمود التي أصابت الجامعة العربية.

وتواصل دول المجلس التقدم في مسيرة التكامل الاقتصادي بخطى بطيئة وإن كانت ثابتة مصحوبة ببعض التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية والتي نوردها فيما يلي:

ـ تعزيز المواطنة الخليجية عبر مشروع السوق الخليجية المشتركة الذي دخل حيز التنفيذ مع بداية 2008 ، ويرتكز المشروع على مبدأ حرية تحرك عوامل الإنتاج داخل اقتصاديات دول المجلس غير أن هناك إجراءات رسمية مطولة في بعض الدول الأعضاء بالنسبة لفتح مؤسسات جديدة ، كما أن التشابه في اقتصاديات دول المجلس وعدم تنوعها يجعل من المشاريع المشتركة دون جدوى اقتصادية ، خاصة وأن معظم اقتصاديات المجلس تعتمد بالكامل على عائدات النفط ، كما أن المشاريع المشتركة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي وبالتالي فالعوائد التنافسية غير واردة .

ـ استمرار العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي عبر تعزيز خطوات فتح الاقتصاد المحلي أمام المنافسة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص من خلال توفير الدعم له بمجال تمثيل مصالحه أمام الجهات الحكومية الرسمية داخليا وتفضيل تعاونه مع المؤسسات والجهات الخارجية.

ـ الطبيعة المغلقة لنظام مجلس التعاون حيث لا تتضمن نصا بقبول أعضاء جدد من الدول المطلة على الخليج مثل العراق أو من الدول المنتمية إلى شبه

الجزيرة العربية مثل اليمن ، وذلك للاعتقاد بأن إقامة تكتل بين عدد صغير من الدول (الستة دول المكونة لمجلس التعاون الخليجي) سوف يكون أقدر على النجاح وتحقيق الأهداف المنشودة من إقامة تكامل بين عدد كبير من الدول ، لكن التجربة الأوروبية أثبتت عكس ذلك حيث بدأت بستة دول (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، لكسمبورج ، بلجيكا ، هولندا) أصبحت تضم حاليا 27 دولة.

ـ يعد ارتفاع نصيب التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد المقاييس المهمة للانكشاف التجاري والتبعية الاقتصادية للخارج وبصفة خاصة نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج ، ويلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة بين دول المجلس بالمقارنة بالدول النامية الأخرى ويزيد من حدة هذه الظاهرة أن الصادرات تتركز أساسا في قطاع واحد ـ كما تم عرضه سابقا ـ والتبعية الاقتصادية للخارج تجعل اقتصاديات هذه الدول عرضة لتقلبات عنيفة مصدرها أساسا التقلبات التي تحدث في الخارج بالشكل الذي قد يؤثر بصورة سلبية على مسيرة التعاون.

ـ عدم تنويع مصادر الدخل في معظم هذه الدول واعتمادها بصورة كلية في ميزانياتها على الموارد النفطية مما يعزز الذاتية في التعامل الدولي ، وهذا يشكل آثار سلبية على التعاون بين دول المجلس في إطار التنافس على أسواق النفط ، خاصة في ظل تدني الأسعار مما سيخلق تحديات إضافية لهذه الدول في ظل ظهور قوى نفطية جديدة في سوق النفط العالمي.

ـ تتميز دول الخليج بتماثل عوامل الإنتاج المتاحة وصغر حجم السوق وتماثل القطاعات التي تحظى فيها بمزايا تفضيلية وعدم التكامل فيما بين منتجاتها وتشابه هياكل التكلفة والإنتاج وضيق القاعدة التصديرية المرتكزة أساسا على النفط وهو مصدر متقلب للدخل ، إضافة إلى موقع تلك الدول في منطقة مليئة بالصراعات السياسية ، إلى جانب وجود بعض القيود على الملكية الأجنبية بما يعيق المبادرات الخاصة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية[15] ، كل هذه العوامل تمثل تحديات هامة في وجه التجارة.

ـ يعد تدهور العلاقات الناجم عن أسباب غير اقتصادية في كثير من الأحيان من العوامل التي تؤدي إلى انتهاء التكامل ، وبصفة عامة فإن أي شد في العلاقات السياسية يؤثر على التكامل[16] ، وتمثل الخلافات الحدودية بين دول المجلس من أهم القضايا الساخنة وهي تشتد أحيانا وتخمد أحيانا أخرى وتنبع جذورها التاريخية من المنافسات العائلية والقبلية والأطماع والمصالح الاقتصادية وعادة ما

تصبح هذه المشاكل أكثر حدة حينما يتم اكتشاف أو تنمية مصادر نفطية على الحدود بين الدول ، من ناحية أخرى هناك النزاعات الحدودية مع الدول الأخرى غير الأعضاء ، إضافة إلى أن الخوف من التهديد المحيط بدول المجلس يتوقع أن يستمر في التأثير بصورة مباشرة على طبيعة ودرجة التعاون بين دول الخليج.

الخاتمة:

لقد بدأت دول الخليج العربي الستة مرحلة التكامل الاقتصادي بإنشاء مجلس التعاون الخليجي والتوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتمثل أساسا في طريق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، ويمكن اعتبار المسيرة التكاملية الخليجية كخطوة رائدة في محاولات التكامل العربي لتوافر أهم عناصر التكتل وهي تشابه الهياكل الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء التي تحوي من التشابه والتقارب أكثر بكثير من الاختلاف والتباعد ، وهو ما أدى بهذه الدول إلى التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي وصولا إلى مرحلة السوق المشتركة.

من جهة أخرى تعترض المسيرة التكاملية الخليجية العديد من التحديات التي تحاول دول مجلس التعاون تجاوزها وتكييفها وفقا لمصالحها وأولوياتها ، لكن على الرغم من ذلك لا تزال التجربة التكاملية متماسكة بصورة كبيرة حتى الآن مقارنة بتجارب التكامل التي عاشتها الدول العربية والنامية ، خاصة وأن دول المجلس أدركت أن قاعدة المصالح والتحديات والمخاطر تفرض هذا النوع من التوحد أو على الأقل التكامل.

الهوامش:

1. محسن الندوي ، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2011 ، ص: 72.
2. جابر محمد محمد الجزار ، «التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة» كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 226 ، جويلية 2006 ، ص: 19.
3. محمد إبراهيم السقا ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات ، القاهرة ، 1998 ، ص: 275.
4. السوق الخليجية المشتركة ، حقائق وأرقام ، العدد 5 ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، ديسمبر 2012 ، ص: 91.
5. http: //www. inewsarabia. com/458/ (25. 09. 2013) .
6. المسيرة والإنجاز ، الطبعة السابعة ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، 2013، ص: 109.
7. النشرة الإحصائية ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، العدد 20 ، 2012 ، ص: 16.
8. السوق الخليجية المشتركة ، حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص: 103.
9. نفسه ، ص: 91.
10. دول مجلس التعاون لمحة إحصائية ، العدد الثالث ، الأمانة العامة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، ديسمبر 2012 ، ص: 29.
11. المعلومات الخاصة بدولة قطر غير متوفر وعلى الرغم من ذلك فإن نسبتها وفقا لعدد من المصادر تقارب نسبة الإمارات أيضا.

12. حسن العالي ، نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، ص: 6.
13. نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية ، رؤى استراتيجية ، مارس 2013 ، ص: 56.
14. نفسه ، ص: 57.
15. روربرت لوني ، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2004 ، ص: 11.
16. محمد محمود الإمام ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، بحوث ودراسات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 1998 ، ص: 317.

قائمة المراجع:

1. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، السوق الخليجية المشتركة ، حقائق وأرقام ، العدد 5 ، ديسمبر 2012.
2. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، المسيرة والإنجاز ، الطبعة السابعة ، 2013.
3. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، النشرة الإحصائية ، العدد 20 ، 2012.
4. النشرة الاقتصادية ، مجموعة سامبا المالية ، أفريل 2011.
5. جابر محمد محمد الجزار ، «التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة» كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 226 ، جويلية 2006.
6. جمال الدين زروق ، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الاوروبية المشتركة ، سلسلة دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 2011.
7. روربرت لوني ، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2004.
8. محسن الندوي ، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2011.
9. محمد إبراهيم السقا ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات ، القاهرة ، 1998.
10. محمد محمود الإمام ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، بحوث ودراسات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 1998.
11. مجلس التعاون لمحة إحصائية ، العدد الثالث ، الأمانة العامة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، ديسمبر 2012، ص: 29.
12. نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية ، رؤى استراتيجية ، مارس 2013.
13. http: //www. inewsarabia. com/458/ (25. 09. 2013) .
14. http: //sites. gcc . sg. org/Statistics/ (27. 09. 2013)